تاريخ استقبال المقال:2016/02/24 تاريخ قبول نشر المقال: 2016/05/10 تاريخ نشر المقال:2016/06/01

الأبعاد المجتمعية للخطاب التنموي في الجزائر لما بعد التعددية السياسية

أ.د الطاهر الإبراهيمي – جامعة محمد خيضر – بسكرة
أ. يوسف بالنور – جامعة الشهيد حمى لخضر – الوادي

ملخص:

لقد مثّل مشروع الإستقلال نقطة إنطلاق حقيقية وهدفا إستراتيجيا للثورة الجزائرية ، إلا أن هدفية الإستقلال لا تعني الإكتفاء بإسترجاع السيادة الوطنية وتحرير الوطن من نير الإستعمار فقط ، وإنما أصل الإستقلال هو منطلق أولي يؤسس لمشروع كبير يسعى في مبتدئه ضمان حق الشعب في أن يتطلع إلى آفاق التنمية الشاملة ، التي تقوم على سياسات وإستراتيجيات إجتماعية وإقتصادية تهدف إلى تحقيق المشروع المجتمعي . والشعب الجزائري الذي أبتلي بداء الإستعمار ، قطع عدة أشواط وبذل مجهودات في سبيل تحقيق مشروعه التنموي ، وقامت الحكومات الجزائرية عبر مراحل تاريخ الإستقلال لتعبر على طموح هذا الشعب ، من خلال إتباع سياسات تنموية أخذت صورا وصيغا متعددة . لذا تقف الجزائر اليوم في دائرة الضوء وتتركز عليها الأنظار من جميع الجهات ، ومرد ذلك يعود لأسباب كثيرة ، ليس أقلها دورها الحيوي والحقيقي المرتقب أن تؤديه ، ولهذا فهي أمام تحديات تحتم عليها إصلاح منظومتها التشريعية والتنظيمية والإدارية لتتواءم مع متغيرات المجتمع الجزائري . ولذلك فإن دراسة موضوع "الخطاب التنموي في الجزائر" ، يساعدنا على كشف العمق المجتمعي للتنمية كما يصورها الخطاب التنموي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الأبعاد المجتمعية – الخطاب التنموي – الإنصاف الإجتماعي – المشاركة السياسية .

Societal dimensions of development discourse in Algeria Beyond of political pluralism

Abstract :

the project of independence was a real starting point and goal strategic of the Algerian revolution, but the goal of independence does not mean sufficient refund of national sovereignty and the liberation of the country from the yoke of colonialism only, but the origin of independence is the initial terms of establishing a large project seeks initially structured to ensure people's right to be looking forward to the prospects comprehensive development, which are based on the policies and strategies of social and economic aims to achieve social project. The algerian people that had plagued the disease of colonialism, have make a lot of efforts in order to achieve their development project, and algerian governments across the stages of the date of independence have reflected the ambition of their people, by following development policies that took different images and multiple forms. So Algeria stands today in the spotlight and focus of attention from all sides, that is why it faces challanges that impose on her the reform its legislative, regulatory and administrative system to conform with Algerian community variables.

Keywords : Social dimensions, discourse development, Social equity, Political participation, Social stability.

مقدمة :

من البديهي أن سياسات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لأي دولة تستهدف الصالح العام وترعى الشأن المجتمعي لعموم الناس ، بحكم أن الدولة هي الأداة الأساسية التي تلعب الدور البارز ، وتسهم إسهاما فعالاً في تأسيس وتوجيه الرعاية والرفاه الإجتماعي في المجتمع ، بإعتبار أن السياسة الإجتماعية والإقتصادية تمثل مجموعة من التدابير والإجراءات والتشريعات والبرامج المخططه ، وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية العامة ضمن ما يسمى بالعدالة الإجتماعية والمساواة والحرية والمواطنة . فالسياسة الإجتماعية والإقتصادية التي لا تؤثر في توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعا عادلا ومحكما ورشيدا هي سياسة فاشلة ولا جدوى منها في المجتمع ، لأن ضبط إجراءات محكمة بخصوص العدالة الإجتماعية ضمن مشاريع التنمية الوطنية ، يمثل بحق آلية ناجعة للحكومات في وضع وترتيب الأولويات والإهتمام بالقضايا ومواجهة المشكلات المرتبطة بالمجتمع ، فدراسة الأبعاد المجتمعية هي دراسة للدولة وعلاقتها برعاية مواطنيها حيث يجب على هذه السياسة العمل على تحسين نوعية الحياة وتحقيق المساواة بين المواطنين وأن تدافع عن الحقوق الإجتماعية للناس .

ومن ثم تجتهد كل بلدان العالم على أن تتسم سياساتها الإجتماعية والإقتصادية بالوضوح والإستقرار ، وأن تنسجم وتتوافق مع منظومة متناغمة من القوانين والتشريعات المساعدة على تنفيذها ، بحيث تكون مترابطة ومنسجمة مع الخطاب التنموي للدولة ، فلا تناقض ولا إختلاف مع القرارات والسياسات المختلفة ، كما أن البنية الإدارية المناسبة والرشيدة مهمة جدا لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع ، ومن ثم لا يمكن تحقيق الأهداف المجتمعية العامة في غير سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة لخطط وبرامج ومشروعات مقابلة للحاجات الإنسانية والإرتقاء بمستوى ونوعية الحياة في المجتمع . في هذا الإطار نحاول أن أصوغ التساؤل الرئيسي التالي :

– هل هناك أبعاد مجتمعية في الخطاب التنموي ضمن برامج الأحزاب السياسية في الجزائر ؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية :

1– هل تتضمن برامج الأحزاب السياسية في الجزائر بعد الإنصاف الإجتماعي ؟

2– وهل تتضمن بعد المشاركة السياسية ؟

3– وهل تتضمن أيضا بعد الإستقرار الإجتماعي ؟

1- مفاهيم أساسية :

101- الأبعاد المجتمعية :

أقصد بـ"الأبعاد المجتمعية" هنا ، البحث في جوانب المجتمع ومظاهره التي تدخل كعوامل مباشرة في دفع الناس للمساهمة أو المشاركة في العمل الإنمائي والنهضوي للمجتمع ، ويمكن طرح ثلاثة أبعاد أساسية والتي أراها ضمن الأبعاد المجتمعية المهمة والمؤثرة في مسيرة الناس اليومية :

البعد الأول : الإنصاف الإجتماعي :

يقع مفهوم الإنصاف الإجتماعي في قلب مفهوم التنمية المجتمعية ، بإعتباره يخص جوهر العملية التنموية بحد ذاتها وأحد مكوناتها الأكثر أهمية ؛ وكلمة إنصاف من أنصف فلان أي عدل معه ، يقال أنصف فلانا من فلان أي إستوفى له حقه منه ، ويقال ناصفه الشيء أي قاسمه نصفه[1] .

ولقد أستخدم مصطلح الإنصاف الإجتماعي في كثير من أدبيات التنمية وبخاصة في تقارير التنمية العالمية وإصدارات المراكز المختصة في التنمية البشرية كمعادل لمصطلحي المساواة والعدالة الإجتماعيين ، لذا فالإنصاف الإجتماعي يمكن أن يشمل جملة المفاهيم اللصيقة به ، كالمساواة الإجتماعية والعدالة الإجتماعية ، بإعتبار أن هذه المفاهيم كلها تخدم نفس القيم الإجتماعية والمثل العليا في المجتمع ، ألا وهي العدل والإنصاف والمساواة بين الناس ، فهي تشترك في نفس الألفاظ ، الدالة ، فهي عَدَلَ ، سَاوَى ، أنْصَفَ ، بمعنى واحد .

ويمكن القول أن **العدالة الإجتماعية** هي : حمل النفس على الحكم بين الناس بالعدل وبالقسط في الأمور كلها ، فنقول عدَل الشّخصَ أو عدَل الشّيءَ ، أي : سوَّاه وأقامه ، عدَل بين المتخاصمين أي : أنصف بينهما وتجنَّب الظُّلْمَ والجَوْرَ ، وأعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه ، فالعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه[2] ، وعَدَلَ فِي أَمْرِهِ ، أي : اِسْتَقَامَ أمره[3] ، يقول عز وجل : (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) ، نقول عدَل ولدَه بصديقه ، أي ساوَى بينهما ، هذا وقد عرفت "موسوعة ويكبيديا" العدالة الإجتماعية بأنها نظام إقتصادي إجتماعى ، يهدف إلى إزالة الفوارق الإقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع ، وتسمى أحيانا العدالة المدنية ، وتصف فكرة المجتمع الذي تسود فيه العدالة في كافة مناحيه ، بدلا من إنحصارها في عدالة القانون فقط ، وتفهم العدالة الإجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خيرات المجتمع ، وتشكل العدالة الإجتماعية مادة خصبة للنقاش في السياسة ومحددات المجتمع المتحضر[4] .

أما **المساواة الإجتماعية** ، فهي من كلمة : ساوى يساوِي ، مُساواةً ، فهو مُساوٍ ، فنقول ساوى بين شخصين أو شيئين ، أي : سوّى ما بينهما ؛ بمعنى جعلهما متعادلَيْن ومتماثلين ، ونقول ساوَى صاحِبَهُ ، أي : ماثَلَهُ أو عادَلَهُ ، وسَاواهُ بِهِ ، أي : رَفَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ مَبْلَغَهُ ، سَاوَى بَيْنَ النَّاسِ ، أي : عادَلَ بَيْنَهُمْ ، سَاوَى عَمَلَهُ ، أي : ضَبَطَهُ ورَتَّبَهُ[5] . وتعني المساواة الإجتماعية إصطلاحا : أن يتساوى الناس جميعا في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز بسبب جنس أو طبقه أو مذهب أو عصبية أو حسب أو نسب... إلخ ، وتعني أيضا خضوع جميع أفراد المجتمع لنفس الإمتيازات وعدم التمييز بينهم في إطار الحاكمية الرشيدة ، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة[6] .

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم **الإنصاف الإجتماعي** ، يتكون من الإصطلحين السابقين العدالة والمساواة ، وتعني أنصفَ يُنصف ، إنصافًا ، فهو مُنصِف ، أي عادلٌ في قوله وحكمه ، ويقال أنْصَفَ فلانٌ ، أي: عَدَل معه ، عامله بالعدل أَنصف فلاناً من فلان: أي إستوفى له حقَّه منه[7] . كما أن مفهوم الإنصاف الإجتماعي يتميز بكونه يؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص ، وإتاحة سبل العمل وتوفير الوسائل والمدخلات المحققة للمنافع المادية والإجتماعية لجميع الناس دون تمييز وليس فقط منح نتائج هذه المنافع ومخرجاتها ، كما يتبع هذا المفهوم إلزام من بيدهم تسيير الشأن العام تحميل أفراد المجتمع مسؤولية إفادة أنفسهم من تلك الفرص المتاحة قدر الإمكان ، وهذا مع التنبه إلى عدم التفريط أو اللجوء إلى تقليص دور الدولة كمسئول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتفعيل دور العدالة بين الناس ، وبالخصوص في البلدان السائرة في طريق النمو . ويتطلب مفهوم الإنصاف الإجتماعي ، إعادة هيكلة جذرية في علاقات القوة في المجتمع ، وتمكين الجميع من الإفادة من منافع الأمة ، ويشمل ذلك :

أ- الإلتزام بتقوية قدرات الناس ، من خلال التركيز على الإستثمار في منظومة التعليم والتحسين من مستواهم العلمي .

ب- تأمين الخدمات الإجتماعية الأساسية وبخاصة منظومة العمل الصحي وتوفير العلاج للجميع ، وإنشاء شبكات الأمان الإجتماعي الضرورية ، لتحقيق حياة صحية أفضل للمواطنين .

ج- تطوير مهارات القوى العاملة ، وخلق فرص عمل أفضل بشكل مستمر، بغية تحقيق تنمية بشرية سليمة ومثمرة من أجل النهوض الإجتماعي .

د- وضع برامج ومخططات قوية لعملية الإسكان ، بغية توفير حاجات الناس من السكن والإيواء .

هـ- إعادة توزيع الثروة والمنافع المادية بالعدل بين الناس ، حتى تتاح نفس الفرص للجميع للإفادة من خيرات البلا.

ومما سبق يمكن لنا إستنتاج خمسة مؤشرات أساسية ، ضمن بعد الإنصاف الإجتماعي ، وهي :

- مؤشر تطوير منظومة التربية والتعليم .
- مؤشر توسيع خريطة العمل الصحي والعلاجي .
- مؤشر تطوير القوى العاملة .
- مؤشر الإيواء والإسكان .
- مؤشر الدخل العادل وتبادل المنافع .

- **البعد الثاني : المشاركة السياسية :**

تعتبر المشاركة السياسية واحدة من المفهومات اللصيقة بالديمقراطية ، مثل السيادة للشعب والمطالبة بالمساواة ، ومناقشة القوانين وتعديلها ، فهي مقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وتمكين الناس من إختيار الحكام ، وصياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر[8] ، فهي أساس الديمقراطية من خلال إتساع رقعة العمل الحزبي ، ومساهمة المؤسسات الدستورية في نضج المجتمع ووعيه بالقضايا والتحديات التي يجابهها الوطن ، فهذا النوع من المشاركة يسمح بتطبيق وتوسيع رقعة الشرعية السياسية

للأنظمة الحاكمة[9] ، والمشاركة السياسية ليست مجرد إتجاه أو إعتقاد في نفس الإنسان ، وإنما هي نشاط يقوم به الأفراد والجماعات أو هي إختيارات يتبناه هؤلاء بغية رسم السياسات العامة للدولة ، الهدف منها كما تشير إلى ذلك "ماري تيريز رينر"M.T.Renard" أن يكون للإنسان موقفا معينا وأن يقوم بعمل ما ، وأن يصبح المشاركين جزء من جماعة تعكس رغبة الآخرين كما يراها "عبد الهادي الجوهري" بأنها تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية ، وتكون لديه الفرصة ليشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه[10] .

ومن الإعتبارات الآنفة الذكر يمكن التأكيد على أن التنمية المجتمعية الشاملة تَدخل في إعتباراتها ، أن الناس يجب أن يكونوا فاعلين ضمن الممارسة السياسية ، ومشاركين فعليين في عملية التنمية المجتمعية والتغيير الإجتماعي المطلوب ، وليسوا فقط مجرد مستفيدين يتلقون النتائج ، دون مساهمة فعلية تغير من الواقع المعاش بصفة لائقة ، فالمشاركة السياسية تعني تلك النشاطات والإختيارات الواعية لدى الناس[11] ، بمعنى أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة ، ضمن ما يسمى باللعبة الديمقراطية والتي من أخص خصائصها ترك الناس يختارون ممثليهم بكل شفافية وحرية ، تعبيرا عن حقهم الطبيعي في إختيار من ينوبهم ويوصل إنشغالاتهم إلى المجالس الشعبية المنتخبة الممثل الحقيقي للشعب .

لذا عدت المشاركة السياسية وتنمية روح المواطنة والولاء ضمن التنمية السياسية الضرورية لنجاح التنمية الوطنية الشاملة ، فالمشاركة السياسية تعد مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي ، في هذا أعتبر"هنتنجتون" أن المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية ، إذ تقترن التنمية السياسية بالعلاقة بين المأسسة

السياسية والمشاركة السياسية[12] ، ولذا يتطلب من السلطات الحاكمة في المجتمع إدراك قيمة المشاركة السياسية للمواطنين

إذ عليها تمكين الناس البسطاء من المساهمة في تفعيل الحياة السياسية ، من خلال المشاركة الحية في إختيار ممثليهم بكل حرية ، وإلا فإن القرارات التي سوف تتخذها الدولة ، لن تكون في صالحهم ولا معبرة عن إحتياجاتهم ، مما يترك الوضع الإجتماعي والسياسي مضطرب وفي غير صالح الإستقرار المنشود[13]

فالمشاركة السياسية هي التي تجعل الناس يشعرون وبقوة بإنتمائهم لمجتمعهم ، ومن ثم يتشجعون لدعم النظام السياسي الحاكم ، شريطة أن تكون عند هؤلاء قوة تأثير كبيرة ، تمكنهم من صنع القرارات المصيرية وبما يحدث التوازن الإجتماعي المطلوب[14] وعليه تعد المشاركة السياسية مكون أساسي في التنمية المجتمعية ولكي يتحقق هذا المبدأ ، ينبغي تحقيق التالي :

أ- وجود مجتمع مدني وتنظيمات سياسية قوية ، يمارس الناس من خلالها تفاعلهم المجتمعي والسياسي لكي يسمعوا صوتهم ويعبروا عن طموحاتهم .

ب- إصلاح المنظومة السياسية وقوانينها وبخاصة القوانين المنتظمة للانتخابات وكيفيات الإقتراع للتمثيل الشعبي الحقيقي .

ج- منح فرص في المشاركة السياسية الحقة ، تمكن الشعب من إتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتهم وحياة المجتمع الذي يعيشونه .

د- وجود سلطة لا مركزية ، تحقق مبدأ تقريب الإدارة للمواطن بغية المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية .

ومما سبق يمكن لنا إستنتاج أربع مؤشرات أساسية ، ضمن بعد المشاركة السياسية يمكن إدراجها في التالي : - مؤشر وجود مجتمع مدني وتنظيمات سياسية قوية .

- مؤشر التمثيل الشعبي الحقيقي .
- مؤشر المشاركة المجتمعية الفاعلة في برامج التنمية الوطنية .
- مؤشر التنمية المحلية .

- **البعد الثالث : الإستقرار الإجتماعي :**

نعني بالإستقرار الإجتماعي نوع من التوازن المجتمعي الذي يعيشه الناس في وسطهم الإجتماعي ، محققا أجواء من التراضي بين جميع أطراف المجتمع الفاعلين فيه حكاما كانوا أو محكومين ، بما يحقق الرفاهية بين الجميع . فالمسؤولية السياسية والأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها المسئولون في المجتمع تلزمهم إقامة العدالة الإجتماعية في المجتمع التي هي الضامن للإستقرار الإجتماعي من جهة ، ومن جهة أخرى تقتضي منهم الوعي بمواطن قصور المشاريع وتجاوز مسببات الإنتكاس والتخلف الإجتماعي ، مستحضرين في نفس الوقت مقدرات البلد وثوابته التاريخية وموروث المجتمع الثقافي والروحي ، وإلا فإن النظام سيكون في مهب المعركة ، معرَّضا لهزات إجتماعية تأكل الأخضر واليابس .

ومما سبق يمكن لنا إستنتاج ثلاثة مؤشرات أساسية ، ضمن بعد الإستقرار الإجتماعي وهي :

- مؤشر تدعيم وتعزيز الإختيار الديمقراطي الحر .
- مؤشر إقامة إصلاحات مؤسساتية ودستورية حقيقية .
- مؤشر إفادة الجميع بمخرجات الرفاه الإجتماعي .

وبما أن مفهوم الإنصاف الإجتماعي والمشاركة السياسية الحقة تدخلان في صميم عملية الإستقرار الإجتماعي الذي يعمل بالأساس على تأمين الإجابة على جملة من الأسئلة التي يطرحها كل مجتمع على نفسه ومسئوليه ، أبرز هذه الأسئلة : متى نحقق إستقرارنا الإجتماعي ومن ثم تحقيق الرفاه الإجتماعي المنشود ؟

والمحاولة في الإجابة عن هذا التساؤل يدخل في صميم المسألة الإجتماعية في بلادنا ، والتي تعبر عن حاجة مشروعة لتحقيق ما أصطلحنا عليه بعملية الإنصاف الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، وفي مختلف المستويات التعليمية والصحية والسكن والشغل والممارسة الإنتخابية الحقة...الخ ، والتي تدخل عموما في إطار المطالبة بالحق في الإعتبار والتحقق بمقومات كرامة المواطن وضمان المشاركة الكاملة في الشأن العام ، وهو الذي تعبر عنه الطبقة السياسية اليوم بما تعارفت عليه بعملية الإنتقال الديمقراطي ، الذي يتجلى في أعلى معانيه في التوق إلى تحسين الحياة اليومية للمواطنين ، وتفعيل مبدأ المشاركة السياسية والحق في ولوج مراكز التأثير وإتخاذ القرار . فالتطور الملاحظ اليوم والناتج عن التحولات العميقة

للمجتمع الجزائري ، ضمن تحولات العالم من حولنا، يؤكد ألف مرة أن البناء الديمقراطي يظل محدود التأثير من دون حل دائم وعادل لمسألة الإنصاف والعدالة الاجتماعية في البلاد ، فمهما أدعى البعض أن هناك بناء للصرح المؤسساتي للبلاد ، أو أن هناك تشييد وإنجاز للمشاريع الكبرى ، فإن المواطن الذي يعاني من إختلالات في عدالة التوزيع ومن التفاوت الصارخ في مستويات المعيشة ، فإنه سوف يظل غير مساهم بالصورة المثلى في تشكيل القوة الدافعة القادرة على رفع التحديات التي تواجهها بلادنا .

2.1- مفهوم الخطاب :

"الخطاب" هو "الكلام" الحامل لرسالة المعتمد على سلطة ما ، بغرض تبليغها لمن هم دونه[15] ، عرفه "الجابري" بأنه : "مجموعة من النصوص لها جانبان : من جانب ما يقدمه المرسل وهو "الخطاب" ومن جانب ما يصل إلى المتلقي وهو"التأويل"[16] ، كما يراه أنه عبارة عن بناء من الأفكار إذا تعلق الأمر بوجهة نظر يعبر عنها تعبيرا إستدلاليا وإلا فهو عبارة عن أحاسيس ومشاعر وفن وشعر[17] ، وعرفه "عبد العليم محمد" أنه : "نظام فكري يتضمن منظومة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جانب معين من الواقع الإجتماعي"[18] هذا وقد عرفه "نصر محمد عارف"على أنه : "عملية متواصلة من التعاطي المستمر بين طرفين أحدهما مرسل والآخر مستقبل أو بين ذات وموضوع أو بين فكر وواقع إنساني فالخطاب ليس هو النص وإنما النص مضافا إليه سلسلة من التفاعلات بين مرسل الخطاب ومصدره وبين مستقبل الخطاب والمتفاعل معه"[19] كما عرّفه "هاريس" على أنه "ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل"[20] ، وعرفه "بنفنست" "Bwnfisy" أنه "كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا ، عند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"[21] ، ويعرفه "تودروف" "Todrouf" أنه "أي منطوق أو فعل يفترض وجود راوي ومستمع وفيه نية الراوي التأثير على المستمع بطريقة ما"[22] ، وعرفه "شولتر" "sholter" على أنه : " تلك الجوانب التقويمية والتقديرية أو الإقناعية أو البلاغية في نص ما"[23] ، ويعرفه "ميشيل فوكو""Mechal Fouco"على أنه مجموعة من المنطوقات بوصفها تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية فهو ليس وحدة بلاغية أو صورية بل هو عبارة عن عدد محصور من المنطوقات التي تستطيع تحديد شروط وجودها ، تلك النصوص والأقوال التي تعطي مجموع كلماتها ونظام بنائها وبنيتها المنطقية معناه عند المخاطب أو المستمع أو القارئ[24] .

- التعريف الإجرائي للخطاب : إذا كان الخطاب هو : "النص" المكتوب أو المقروء أو المسموع ، تتكون بنيته من وحدات تسمى "كلمات" ومقاطع تسمى"جمل" ، وطالما أنه أعتبر كتفاعل بين مرسل من جهة والمتلقي له من جهة أخرى ، يسعى كل واحد من جهته فهم وتنفيذ محتوى ما يقصده هذا الخطاب فيمكن إعطاء تعريف إجرائي يتعلق بمفهوم الخطاب المقصود بدراسة هذا البحث ، وهو : ذلك "الخطاب" المتضمن للبرامج والتشريعات والتنظيمات والقوانين والقرارات واللوائح التنظيمية وما شابهها ، والذي تبنته جهة إعتبارية كالدولة أو إحدى هيآتها أو احد الأحزاب الفاعلة في المجتمع ، بحيث تشير إلى موقفها ومسؤوليتها تجاه ما تقوله أو تسنده إلى جهات معنية بهذا الخطاب ، بغية تنفيذه وتطبيقه ، بحيث يكون له أثره على الواقع الإجتماعي وتنجر عنه تبعاته القانونية والتشريعية .

3.1- مفهوم التنمية : يمكن إعطاء مجموعة من المفاهيم الخاصة بالتنمية ، أبرزها :

ما يراه "فرانسوا بيرو"[25] على أن التنمية الواقعية هي التي تكون تنمية لثلاث خصال وهي :

– أنها تشجع ترقية الأفراد والجماعات على صعيد الحياة المادية والثقافية وتكوين الإرادة السياسية

– أنها توجه البنى الإقتصادية والإجتماعية الخاصة في كل فترة في إتجاه البنية المثلى للمجموع ، من أجل التطوير الكامل لأعضاء المجتمع .

– بمجرد تحقيق الشرطين السالفي الذكر فإنه يشجع المجتمع على نشر ثمار التجديد والإستثمار للمعارف العلمية داخل مجموع السكان" .

ويرى "هوبهاوس" بأن التنمية مفهوم شامل ومعقد ، حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج تؤدي إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن ودعم العلاقات الإنسانية ، بإعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد وهي حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب[26] .

وقد عرف "علي خليفة كواري" التنمية بأنها : "عملية مجتمعية واعية ودائمة ، يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ، وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية يؤكد الإرتباط بين المكافأة والجهد ويعمق أجواء المشاركة ويوفر متطلباتها ويهدف إلى توفير الإحتياجات الإنسانية وضمانات الأمن الشامل"[27] .

لقد أبرز "علي خليفة كواري" الأبعاد الإنسانية في عملية التنمية برمتها ، بحيث يشمل هذا التعريف على مفاهيم جد خطيرة ومهمة للغاية من مثل أن التنمية عملية مجتمعية واعية ، فإبرازه لعنصر الكيان المجتمعي مرتبطا بوعيه لواقعه ولظروفه ؛ يعد في الحقيقة عنصرا جوهريا في العملية التنموية ، لأن غياب الوعي عن هذا الكيان معناه غياب أي دور يذكر للشعوب وخاصة المتخلفة منها، ولو أن الواقع يثبت أنها مغيبة عن قصد أو عن غير قصد على شهود مسار تنميتها ونهضتها الموعودة ، في نفس الوقت أبرز " كواري" ضمن تعريفه موضوع التغيير للهياكل والبنى الإجتماعية ، ولكن بشرط أنها تؤسس لقاعدة قوية تتمكن من إطلاق طاقة إنتاجية فذة وذاتية ؛ ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية تستثمر كل الجهود المجتمعية معا ؛ في جو من المشاركة العادلة والمثمرة ، محققة في الأخير متطلبات الحياة عامة من الأمن الغذائي والمجتمعي ككل .

ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة الخاص بمفهوم التنمية البشرية وهذا حسب برنامجها الإنمائي الذي خصصته لعام 1990 ، يتضمن هذا المفهوم ثلاثة أبعاد أساسية :

– البعد الأول : خاص بتأهيل وصقل القدرات البشرية ، فالأفراد يولدون متساوين نسبياً في القدرات، إلا أن هذه القدرات تُصقل وفقاً لمستوى التأهيل من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الإجتماعية .

– البعد الثاني : ويتعلق بتوظيف القدرات البشرية في التنمية الإقتصادية والسياسية والمجتمعية .

– البعد الثالث : فهو يخص ترقية مستوى رفاهة المجتمع ، لأن هذا هو الهدف الأخير من التنمية الشاملة .

التنمية إذن هي إتاحة أفضل الفرص الممكنة لإستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى

رفاهة أفضل للأفراد ، فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية والمجتمعية ، بحكم أنهم الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية ، وهي بهذا المعنى لا تعني زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع فقط ، وإنما أيضا النهوض بأوضاعهم الثقافية والإجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعهم .

– التعريف الإجرائي للتنمية : وبدوري يمكن لي بعد هذا الموجز من التعريفات والتلخيصات أن أخلص إلى تعريف إجرائي لمفهوم التنمية كما يلي :

التنمية هي عبارة عن عملية تتضمن إستفراغ الجهد المجتمعي الذي تتضافر فيه كل جهود المجتمع أفرادا ومؤسسات ودولة ، يستثمرون كل الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية من أجل إحداث تغييرات جوهرية في بناء وهيكلة هذا المجتمع ، من أجل الرفع من مستوى أداءه الإجتماعي إلى المستوى الذي يصبح فيه قادرا على أن يستوعب متطلبات هذه التنمية ، متحققا بشروطها المادية والإجتماعية والثقافية ، محققا من خلالها تلبية جميع حاجيات أفراد المجتمع ، التي هي في آخر المطاف تهدف إلى القضاء على مسببات الفقر والحرمان والتخلف بجميع أشكاله ومظاهره الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية ، ومن ثم تحقيق سعادتهم ورفاهيتهم المنشودة .

4.1– مفهوم التعددية السياسية : عندما يجري الحديث عن التعددية السياسية فإنه يعني بالدرجة الأولى ، مساهمة القوى السياسية والمواطنين على حد سواء في العملية السياسية التي تجري في إطار النظام السياسي ، وتنطلق هذه المقاربة من الربط الجدلي بين المشاركة السياسية والعملية السياسية التي يتبناها النظام ، ولاسيما أثناء عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية ، لكون القرارات السياسية تمثل المحور والمخرج النهائي لأي عملية سياسية ، سواء كان موضوعها يتعلق بقانون تنظيمي أو بإجراءات سياسة أو إقتصادية ما ، ولا شك أن الحكومات في أي دولة في العالم تدرك ذلك ، فلديها الكثير من المسئوليات الكبرى على مستواها الوطني ، وعليها أعباء كثيرة وإلتزامات نحو المجتمع ، تبعا لتوسعها في خطط وبرامج التنمية الشاملة ، وفى مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة ، وأن تجند كل طاقاتها وخبراتها لمساندتها ، وعلى هذا يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية ، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها ، والتعددية السياسية بهذا المعنى، هي إقرار وإعتراف بوجود التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع [28] .

– التعريف الإجرائي للتعددية السياسية : يمكن إعتبار التعددية السياسية كمفهوم يشير إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية ، والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها ، فهي بهذا المعنى عبارة عن إقرار وإعتراف بوجود التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع ، لتهدف في الأخير لبناء مشروع المجتمع وفقا للتوافق المجتمعي الواعي بين جميع الأطراف .

2– أهمية التنمية : تعتبر قضية التنمية من القضايا الرئيسية التي حظيت بإهتمام العلماء والمفكرين على المستويين الإقليمي والعالمي وعلى إختلاف إنتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية حيث حاول هؤلاء العلماء تقديم العديد من الإتجاهات النظرية بغية تحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها في بلدان العالم الثالث . وكانت هذه

النظريات تنتمي إلى مدارس فكرية متباينة طرحت كل منها أفكارها معتقدة أنها تملك مفتاح فهم التخلف والتنمية ، وكانت "نظرية التحديث" "Modernization Theory" للأسف من أكثر النظريات معالجة لمشكلة التنمية والتخلف ، بل وسيطرت بمفاهيمها ومقترحاتها على النظريات الأخرى .

وعلينا إدراك أن التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات ، ورغم أن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عملية التنمية والقوة الدافعة لها ، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية سياسية كانت أم إجتماعية أم بشرية أم غيرها ، هي كلها مستلزمات أساسية في العملية التنموية الشاملة للمجتمع ، فبناء المؤسسات السياسية وتمكينها وتفعيل دورها وتشجيع الممارسات الديمقراطية أحد المؤشرات الأساسية لمستوى التنمية الذي حققته الدولة ، كما يمثل التعليم قاعدة الإنطلاق الحقيقية للتنمية المجتمعية ، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية والإرتقاء بقدرات ومعارف ومهارات الأفراد ، الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل إتجاهاتهم وقيمهم نحوها ، فالتنمية ليست خلق شيء من عدم ، ولكنها إستثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع ، فالتنمية بمفهوم أدق تمثل منظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المؤطرة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة[29] .

3- التعددية السياسية في الجزائر ودورها في التنمية الوطنية : على غرار أغلب بلدان العالم الثالث ؛ لم تعرف الجزائر الظاهرة الحزبية بشكلها الطبيعي المتعارف عليه في الغرب بحكم أن ميلاد الحزب السياسي هناك يكون نتيجة لما تفرزه النظم الديمقراطية والممارسة البرلمانية ونشاطها السياسي ، إلا أن الجزائر عرفت التعددية السياسية إلا بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 ، والتي كانت نتاج لتمازج عدت عوامل منها على الخصوص رغبة السلطة الحاكمة حينها بقيادة "الرئيس الشاذلي بن جديد" لخلق نوع من التنفيس في الحياة السياسية ، ولبعث حياة إقتصادية ذات طابع ليبالي يخفف على الدولة عبء تحمل الحياة الإقتصادية والإجتماعية ، ومن ثم أعتبرت الممارسة الديمقراطية في ذلك الوقت مجرد قرار فوقي غير نابع من إرادة مجتمعية كلية ، ومن ثم فهي لا تعبر عن تطور سياسي حقيقي أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري ، ما جعل الظاهرة الحزبية في الجزائر تمر بتخبطات حالت دون أدائها لوظائفها السياسية .

وعلى هذا كانت التعددية السياسية في الجزائر وليدة لأحداث مؤلمة وقعت بتاريخ 5 أكتوبر 1988 ، حيث أضطرت حينها السلطة الجزائرية بطرح حزمة من الإصلاحات السياسية والإقتصادية ، أرخت لمرحلة جديدة ودشنت عهدا آخر في الجزائر ، حيث أتسمت الإصلاحات السياسية بما عرف بالتعددية السياسية ، في حين أتسمت الإصلاحات الإقتصادية بتبني الجزائر لنمط إقتصادي نقيضا للخيار الإشتراكي ألا وهو نمط إقتصاد السوق ، الذي أعتبرته النخبة السياسية الجزائرية حينها ولا زالت ، كبديل وخيار كفيل بتحقيق أهداف التنمية الشاملة[30] . ورغم أن التعددية السياسية في الجزائر ولدت ولادة عرجاء إلا أن البعض من القوى السياسية تفاءل في أن تحدث تغييرا في واقع الجزائر ، مما جعل من هذا التوجه الجديد يلقى قبولا واسعا من مختلف النخب السياسية في تلك الفترة ، وقراءة سريعة في قانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي[31] نلاحظ أنه يحبذ حرية واسعة في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، وهذا تماشيا مع الرغبة العارمة في ذلك الوقت في إحداث نوع من القطيعة مع الماضي ومع تجربة الحزب الواحد

لكن للأسف ظل الوضع على حاله ، فلم تعرف الجزائر بعد جوهر الديمقراطية الفعلي ، ولم تكن عملية التحول الديمقراطي التي شرعت فيها الجزائر منذ إقرار دستور 23 فبراير 1989 عملية سهلة أو يسيرة ، وإنما تخلل إنتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية الكثير من العقبات والمعوقات ، التي أثرت بشكل جدي في مجمل عملية التحول الديمقراطي ، وجعلتها في كثير من الأحيان أمام إمتحانات عسيرة ، جعلت الكثيرين يشككون بإمكانية نجاحها[32]، بعد إجهاض أول إنتخابات تعددية عاشتها الجزائر سنة 1992، إن هذا الإجراء التعسفي ضد ممارسة الحق الديمقراطي للمواطن الجزائري ، بناءا على شكوك قيل أنها تهدد الحياة الديمقراطية نفسها ، هو مجرد وهم من بعض الأطراف في السلطة ، لأن الواقع أثبت من بَعدُ ، أن النتائج التي أفرزها توقيف المسار الإنتخابي، كان له أثر سيء على البلاد ، أقل ما نقول عنه أنها ما زالت لم تعرف طريقها بعد إلى التنمية الحقيقية ، بإعتبار أن لا تنمية حقيقية دون ممارسة سياسية حرة .

ومن هذا المنطلق تعتبر أزمة التعددية والمشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة ، ومن مظاهرة هذه الأزمة ما نلاحظه من عزوف الشعب عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الإنتخابية ، حيث أظهرت العديد من المناسبات الإنتخابية في الجزائر أن الكثير من شرائح الشعب قد إضطر للعزوف عنها ، ومن ثم طرحت العديد من التساؤلات المهمة لدى الكثير من المراقبين ، فأزمة المشاركة السياسية تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، وذلك راجع إما لوضع العراقيل أمام المتطلعين في المشاركة السياسية من جهة أو تعبير عن حالات يأس لدى الجماهير من مدى مصداقية الإنتخابات ، مما يؤدي إلى الوقوع في أزمة الشرعية ، ومن ثم تشكل تهديدا لمؤسسات الدولة الرسمية .

4- قراءة في التجربة التنموية في الجزائر لما بعد التعددية السياسية: المتتبع للحياة السياسية والإجتماعية في مرحلة التعددية السياسية في الجزائر يدرك جليا أن أحداث 5 أكتوبر 1988 لم تكن لتعبر عن مطالب سياسية بحتة ، بقدر ما كانت صيحة أريد من خلالها تحسين الأوضاع المعيشية للطبقات المسحوقة من الشعب ، ولقد ظهرت مجموعة من الرؤى المختلفة في هذا الإطار ، فمنهم من يرى أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لنضال سياسي طويل قادته حركات سياسية كانت تنشط في الخفاء ، وعبرت عنه مختلف الأحداث التي رافقت مرحلة الثمانينات في حين يرى آخرون أن هذه الإصلاحات وما نتج عنها من ممارسة شكلية للديمقراطية كانت مجرد مناورة من السلطة إستخدمتها كوسيلة لتكريس هيمنتها على الوضع السياسي والإقتصادي بشكل أو بآخر[33] وعلى هذا أريد للأحزاب السياسية في الجزائر أن تكون مجرد واجهة للممارسة الديمقراطية ، والدليل أننا نجد بأن الحزب الذي فاز في إنتخابات 1991 قد تم حله ، ليس لأنه كان يحمل توجها إسلاميا ، بالقدر ما كان حزبا مستقلا عن التصور الذي يتبناه النظام ويسعى إلى تطبيق برنامج سياسي يختلف بها تصوراته وإستراتيجيته عن التصورات والإستراتيجيات التي كان يؤمن النظام[34] .

وإذا أردنا تقييم الدور المناط بالأحزاب في الجزائر لما بعد التعددية السياسية ، نلاحظ ما يلي :

أ- غياب تصورات واضحة من خلال البرامج التي قدمتها هذه الأحزاب .

ب- أن هذه الأحزاب لم تعكس حقيقة تعددية في البرامج الحزبية ، بل أعادت صياغة نفس الخطاب السياسي لبرامج حزبية أخرى ، بما جعلها تعيد تكريس منطق برنامج الحزب الواحد .

ج- عدم تحقيق الإستقرار المطلوب ، وربما يرجع ذلك إلى أن طبيعة التنظيم الحزبي في الجزائر يميل عادة نحو النمط الحزبي المهيمن والتسلطي .

د- أن النظام الحاكم أراد تكريس منظومة سياسية محبوكة وفقا لهندسة إنتخابية ، تعكس توزيع الحصص أكثر مما تعكس إنتخابات فعلية ، تقدم تمثيل حقيقي للقوى السياسية في المجتمع .

هـ- هذا الواقع ، أفرز معارضة تنادي بتغيير عاجل للمنظومة السياسية في الجزائر ولسلوكيات النظام نفسه ، وأكثر من يعبر على هذا الطموح ما عرف اليوم "بتنسيقية الإنتقال الديمقراطي" .

إن ما يقع اليوم في الجزائر لا يعدو أن يكون سوى محاولات لتغطية تصدعات إجتماعية حاصلة في البنية السياسية والإجتماعية ، وبدل عرض هذه التصدعات على المسرح السياسي لتجد التعبير التعددي المؤسساتي الحقيقي لها ، ولتجد الحلول المناسبة حسب المنافسة السياسية النزيهة وعبر إنتخابات تمثيلية حقيقية فنجد أن العكس هو الحاصل ، حيث نجد أن النسق الحزبي الجزائري في غير موضعه الطبيعي ، وأن السلطة المتحكمة بزمام الأمور ، ومن خلال ممارستها للدور المزدوج للسلطة الفعلية في الباطن وممارسة السلطة المدنية في إطار قالب تعددي شكلي ، كانت نتائجه واضحة على كل المستويات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، وإذا ما أريد إنجاح أهداف التنمية الوطنية فإنه يجدر بالجميع أن يتجند نحو بناء إستراتيجية جديدة ، يرتسم من خلالها مجموعة من التوافقات والتنازلات من جميع الأطراف حتى يتم وضع تصور جديد تتمكن الجزائر من خلاله من معرفة طريقها نحو البناء الوطني وتحقيق الإستقرار المنشود .

5- أثار التعددية السياسية على الحراك التنموي في الجزائر :

سنوات مرت في الجزائر على التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية ، وبحكم أن الجزائر لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراث يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية ، حيث كان المفهوم السائد منذ الإستقلال إلى غاية أحداث 5 أكتوبر 1988 كان مفهوم التعبئة وليس المشاركة ، فالتعبئة تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها ، فلقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية ، وعجز المؤسسات السياسية عن إستيعاب القوى السياسية والإجتماعية الصاعدة والطموحة ، وبرزت بذلك مظاهر الإقصاء وإحتكار كامل للمؤسسات السياسية والنيابية ، ولذلك إقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير على ما يسمى بالتعبئة السياسية وليس المشاركة السياسية ، وبالتالي إفتقاد وجود قنوات شرعية تعبر بدقة عن طموح وتطلعات القوى السياسية الأخرى في البلاد[35] .

من هذا المنطلق طرح التساؤل التالي : إلى أي مدى حققت الجزائر أهدافها من وراء تجربة التعددية السياسية ؟ وإذا عرفنا أن التنمية لا تتحقق إلا بواسطة التعاون المثمر والمتبادل بين الدولة والمجتمع ، ومن ثم لا يمكن للفعل السياسي المتمثل في التعددية السياسية التي هي جوهر العمل الديمقراطي ، إلا أن يتعايش مع أبجديات العمل التنموي ، لأن الديمقراطية لا يمكن إختزالها فقط في معادلة سياسية بائسة ، تجعل منها مظهرا شكليا في ممارسة شعبية إنتخابية فلكلورية لا تأخذ بعين الإعتبار متغيرات المجتمع

وأبعاده الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، فالفعل الديموقراطي يجب أن يكون شرطا أساسيا في أي عملية تنموية يراد لها النجاح[36] .

ولذا فالتعددية السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي ، إلا أن توسيع نطاقها دون التوسع في عملية تجذير مبدأ دولة المؤسسات ، يحمل معه تهديداً خطيراً على الإستقرار السياسي ، ولا شك في أن عملية التعبئة الإجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية عند الكثيرة من القوى السياسية ، وتدفع بها نحو التأثير للعب دور أوسع في الحياة السياسية ، إلا أنه إذا عجز النظام عن إستيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة ، التي تستوعب الحراك الإجتماعي والسياسي المتزايد ، أن يؤدي ذلك إلى إنزلاق الوضع السياسي وزعزعة الإستقرار السياسي ، فلا يمكن ضمان الإستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية[37] ، شكل هذا الواقع جملة من العناصر السلبية يمكن تلخيصها في التالي :

أ- سلبية المشاركة السياسية : نظرا لحداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر ، وضعف وقلة الوعي السياسي لدى أغلب أفراد المجتمع ، أخذت المشاركة السياسية في الجزائر جملة من المظاهر السلبية نوجزها فيما يلي :

- أخذت المشاركة السياسية في الجزائر شكل التعبئة وليس المشاركة الواعية ، أي دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من إهتمام بما يجري في المجتمع السياسي ، وذلك بغرض خلق مساندة للنظام القائم دون تغييره .
- كانت هذه المشاركة في الأغلب شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية ، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الإنتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو للحصول على الريع الإنتخابي .
- ترافقت مع غياب مبدأ التداول على السلطة والحفاظ على الوضع القائم ، وذلك ببقاء نفس الأشخاص والسياسات .
- أفرزت عزوف الشباب عن الإنضمام للأحزاب السياسية ، وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.
- كما تجلت في ضعف المشاركة الشعبية والذي تمظهر في المقاطعة الإنتخابية .

ب- أزمة مؤسسات : شكلت أبرز معطياتها في التالي[38] :

- هشاشة أو غياب المؤسسات التنظيمية الفاعلة في الدولة ، وعجز النظام عن وضع آليات حقيقية بخصوص المشاركة السياسية .
- بروز القوى السياسية المنافسة لنظام الحاكم تطالب بإشراكها في الحكم ، وتمكينها من ممارسة العمل السياسي بكل حرية .
- عدم إستجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الإجتماعية الصاعدة .
- إستئثار فئة قليلة من المجتمع في إدارة عجلة التنمية في المجتمع .

– إحتكار وسائل الإعلام من طرف السلطة الحاكمة ، وعدم تمكين القوى السياسية المعارضة من هذه الوسيلة الهامة مما يجعلها إنعكاس فقط لرغبات السلطة السياسية ، وعليه تظل الرسالة الإعلامية عاجزة عن أداء دور حقيقي يسهم في بناء التنمية والمشاركة السياسية كجزء من التنمية الشاملة .

ج– أزمة منظومة حكم : وعلى هذا الأساس برزت عدة آثار سلبية على منظومة الحكم نفسها في الجزائر منها على الخصوص[39] :

– إزدواجية السلطة على المستوى الأجهزة العليا ، سواء من حيث عدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، أو على مستوى صراع الأجنحة المكونة للنظام السياسي ، ويمكن وصف هذه الإزدواجية بسلطة شكلية ذات طابع رسمي تسمى بالسلطة الظاهرة ، وأخرى فعلية غير رسمية تسمى بالسلطة الخفية .

– ضعف السلطة السياسية : جراء خضوع رئيس الدولة لمنطق التزكية والإختيار من طرف جهات خفية غير معلنة ، ومن ثم سوف تكون السلطة محدودة الصلاحيات وغير قادرة على القيام بتغييرات هامة أو نقلة حقيقية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .

– ومنه عجز السلطة في السيطرة على الوضع ، وعدم القدرة على إحتواء كل القوى السياسية الطموحة للوصول للسلطة .

– ومن ثم ضعف ترشيد العمل الحكومي وتطبيق مبدأ الحكامة الإدارية .

– وأيضا بروز مظاهر الصراع : وذلك على مستوى التعاطي للمسؤوليات على المستوى المحلي (المجالس الشعبية المنتخبة) .

– وغياب التداول على السلطة : والذي نلاحظه في الجزائر هو مجرد تعاقب الرؤساء على دفة الحكم ، ويتم ذلك إما بتوقيف هذا المسار أو بتزكية ودعم مرشح ما .

– ضعف المشاركة السياسية : وخاصة المعبر عنها بواسطة الإنتخابات حيث عرفت الإنتخابات تراجعا واضحا في نسب المشاركة الشعبية ، وهذا ما أدى بتراجع الإهتمام الشعبي بالعملية الإنتخابية ، والتي ترجع حسب الكثير من الملاحظين إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها ، طالما أنها لا تعكس إرادة الناخب .

– إستمرار المرحلة الإنتقالية : كشف تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الإنتخابي في الجزائر ، إطالة عمر المرحلة الإنتقالية ، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية ، إلا أنها لم تحقق الإنتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية وإحترام الحريات الأساسية والتداول على السلطة .

خاتمـــة :

إن الأحزاب بإعتبارها إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ، وهي بمثابة تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة نظراً لمكانته المحورية في المجتمع ، بحكم أنه واسطة معبرة عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه ، وذلك لمَا تقوم به من تنافس مثمر على السلطة ، بإعتبار إرتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية ، فالأحزاب عماد الديمقراطية والعداء للأحزاب يخفي العداء للديمقراطية نفسها ، فالنشاط الحزبي عمل برامجي وشعبي لا يمكن إنكاره ، بل يعد رديفا فاعلا مساندا للأداء الحكومي ، ويسعى إلى توجيه الفكر العام نحو مشاركة حقة في الشأن السياسي .

ومن ثم وتجسيداً لمبدأ المشاركة السياسية ، فإنه يستوجب على الأحزاب السياسية في الجزائر الإضطلاع بأدوارها كاملة داخل المجتمع ، وأن تتنافس في وضع أحسن البرامج السياسية المستقطبة للجماهير المؤيدة لبرامجها ، من خلال وضع خطط تتعلق بمكافحه الفساد وإحداث التنمية في مجالات الإقتصاد والصحة والتعليم والزراعة والصناعة وتوفير مناصب شغل للبطالين ، وتفعيل دور الشباب للمشاركة في تنمية المجتمع ، لذا لابد من أن تهيء الأحزاب نفسها في المشاركة في صنع القرار الوطني ، وتطوير برامجها بما يسهم في التنمية الوطنية ، سواء بالمشاركة في تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية والإقتصادية والثقافية ، أو بتفعيل دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية وذلك خدمة للمواطن والمجتمع على حد سواء .

الـهوامش :

1- العجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط4 ، 2004 ، ص926 .
2- نفس المرجع ، ص588 .
3- معجم المعاني ، http://www.almaany.com/ar/dict/
4- موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية : http://ar.wikipedia.org/wiki .
5- معجم المعاني ، مرجع سبق ذكره .
6- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، سيادة القانون في الأردن ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الأردن ، 2007 ، ص 20.
7- المرجع نفسه .
8- David L.Sills : International Encyclopidie of the Social Sciences, the Macmillan company and the free press, New York . Collier Macmillan Publishers, VL,11 , London, Reprinted, 1972, p252 .
9- سامية خضر صالح : المشاركة السياسية – إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2005، كتاب منشور بالموقع الإلكتروني www.Kotobarabia.com ، ص17 .
10- المرجع السابق ، ص28،27 .
11- Mark S.Boncheck : Thinking about Poltical Participation finding the right theoretical tool . Internet Source : WWW.Pin Library Pool- cog . office of United national Hight Commisioner for human Rights, Geneva, 1997 .
12- أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ، **1 /2/ 2011 - 11:07**، على الرابط التالي :
forum-setif.yoo7.com/t9069-topic
13- سامية خضر صالح : المشاركة السياسية – إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة ، مرجع سبق ذكره ، ص23،22.
14- سامية خضر صالح : البعد السياسي للجامعة والأمن البيئي- دراسة في المشاركة وإتخاذ القرار ، أكاديمية البحث للعلوم التكنولوجية ، القاهرة ، ، 1996 ، ص85 .
15- صفاء جبار صنكور : تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية ، رسالة ماجيستير ، جامعة بغداد ،1996، ص.11
16- محمد عابد الجابري : الخطاب العربي المعاصر ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 ، ص35 .
17- نفس المرجع ، ص98 .
18- محمد عبد العليم : ملاحظات نقدية حول دراسة الخطاب السياسي،مجلة المنار،العدد7،باريس ، 1985 ، ص18 .
19- محمد عارف نصر : إشكاليات الخطاب العربي المعاصر ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2001 ، ص.66

20- الزواوي بغورة : مفهوم الخطاب في فلسفة "ميشيل فوكو" ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000 ، ص93 .
21- سعد يقطين : تحليل الخطاب الروائي وأبعاده النصية،مجلة الفكر العربي المعاصر،بيروت،العدد1989،49، ص17 .
22- نفس المرجع والصفحة .
23- روبرت شولتر : السيمياء والتأويل ، ترجمة سعيد الغالمي ، المركز الثقافي ، بيروت ، 1993 ، ص.48
24- ميشيل فوكو : حفريات المعرفة ، ترجمة : سالم يقوت ، المركز الثقافي العربي ، دار البيضاء ، 1987، ص25.
25- فرانسوا بيرو : فلسفة لتنمية جديدة ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1983 ، ص.61
26- كمال التابعي : تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ،ط1، دارالعارف ، القاهرة 199، ص17 و18 .
27- علي خليفة الكواري : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1985 ، ص22 .
28- عمر عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث - الجزائر نموذجا , مجلة السياسية الدولية ، العدد138 (أكتوبر1999) ، ص.56 .
29- محمد نصر عارف : مفهوم التنمية ، إعادة الإعتبار للإنسان ، على الرابط التالي :
www.ISLAMONLINE.NET/IOARABIC/DAWALIA//MAFAHEEM.A.AP
30- دعاس عميور صالح : مأزق التنمية في الجزائر ، على الرابط التالي :
.www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/...2008/com_dic_2008_6
31- قانون رقم : 11/89 ، مؤرخ في 1989/06/50 ، يتعلق بالجعيات ذات الطابع السياسي ، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية ، عدد27 ، المؤرخة في : 1989/07/05 .
32- خيري عبد الرزاق جاسم : التحول الديمقراطي في الجزائر، عن موقـع: مجلة الإسلام والديمقراطية العدد13، على الرابط التالي:
http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491
33- كمال بوشامة : جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر 1962-1992) ، ترجمة جواد صيداوي وحاتم سلمان ، دار الفارابي ، لبنان ، 2001 ، ص263 .
34- عبد الرحمان بينكو: التجربة السياسية الجزائرية ، الحوار المتمدن-العدد: 3732 - 2012 / 5 / 19 - 03:36 ، على الرابط التالي :http://www.ahewar.org/debat/show
35- ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلي التعددية السياسية ، مديرية النشر قالمة ، الجزائر ، 2006 ، ص149 .
36- خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية -تجربة الجزائر ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، 2001 ، ص، 159 .
37- سعد الدين إبراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي ، - مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1988، ص185 .
38- خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – تجربة الجزائر ، بيروت ، مركز الدراسات العربية 2001، ص159 .
39- مسلم بابا عربي : المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر على الرابط التالي :
http://www.ulum.nl/c110.html